الإدْغَامُ(1)

٩٩١ ـ أَوَّلَ مِثْلَيْنِ مُحَرَّكَيْنِ فِي كِلْمَةٍ ادْغِمْ لا كَمِثْلِ صُفَفِ(٢)

٩٩٢ ـ وَذُلُلٍ وَكِلَلٍ وَلَبَبِ وَلَا كَجُسَّسٍ وَلَا كَاخْصُصَ ابِي(٣)

٩٩٣ ـ وَلَا كَهَيْلَلٍ وَشَذَّ فِي أَلِلْ وَنَحْوِهِ فَكٌّ بِنَقْلٍ فَقُبِلْ(٤)

إذا تحرك المثلان(5) في كلمة أدغم أَوَّلُهُمَا في ثانيهما، إن لم يَتَصَدَّرَا(6)، ولم يكن ما

(1) الإدغام ـ في اللغة ـ: الإدخال.

وهو: الإتيان بحرفين ساكنٍ فمتحرّكٍ من مخرج واحدٍ بلا فَصْل بينهما.

ويسميه البصريون «الادّغام» بإدغام الدال.

(٢) «أول» مفعول تقدم على عامله، وهو قوله: «أدغم» الآتي، وأول مضاف، و«مثلين» مضاف إليه «محركين» نعت لمثلين «في كلمة» جار ومجرور متعلق بمحذوف: إما حال من مثلين لكونه قد تخصص بالوصف، وإما نعت ثان له «أدغم» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «لا» حرف عطف، والمعطوف عليه محذوف، والتقدير: أول مثلين محركين أدغم في أوزان مخصوصة لا كمثل... إلخ «كمثل» الكاف زائدة، ومثل: معطوف على المحذوف الذي قدرناه، ويجوز أن تكون «لا» ناهية، فيكون المجزوم بها محذوفاً تقديره: لا تدغم، ويكون «مثل» مفعولاً لذلك المحذوف، وهذا الثاني ضعيف؛ لأن حذف المجزوم بلا الناهية ضرورة، ومثل مضاف، و«صفف» مضاف إليه.

(٣) «وذلل» معطوف على «صفف» في البيت السابق «وكلل، ولبب» معطوفان على صفف أيضاً «ولا كجسس» الواو عاطفة، لا: زائدة لتأكيد النفي، كجسس: معطوف على كمثل صفف «ولا كاخصص أبي» مثله.

(٤) «ولا كهيلل» معطوف على ما قبله على نحو ما سبق «وشذ» فعل ماض «في ألل» جار ومجرور متعلق بشذ «ونحوه» معطوف على ألل «فك» فاعل شذ «بنقل» جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لفك «فقبل» عاطفة، قبل: فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على «فك».

(5) يتكلم هنا عن إدغام المتماثلين (في المخرج والصفة)، وهو من مسائل النحو وعلم التجويد.

ومن مسائل علم التجويد فحسب إدغام المتجانسَين (وهما المتحدان مخرجاً، المختلفان صفةً)، وإدغام المتقاربين (وهما المتقاربان مخرجاً وصفة).

(6) قبلَ هذا الشرط أن يكونا في كلمة واحدة، فإن كانا في اثنتين كان جائزاً بشرطين:

أن لا يكونا همزتين نحو «قَرَأَ آية»، وأن لا يكون الحرف قبلهما ساكناً غير لين نحو «شهر رمضان».

فهذا لا يجوز إدغامه عند جمهور البصريين وأجازه الفراء.

هما فيه اسماً على وزن «فُعَلٍ» أو على وزن «فُعُلٍ» أو «فِعَلٍ» أو «فَعَلٍ» ولم يتصل أولُ المثلين بِمُدْغَم، ولم تكن حركة الثاني منهما عارضة، ولا ما هما فيه مُلْحَقاً بغيره.

فإن تَصَدَّرَا فلا إدغام، كَدَدَنٍ[1]، وكذا إن وُجِدَ واحدٌ مما سبق ذكره.

فالأول: كصُفَفٍ ودُرَرٍ.

والثاني: كذُلُلٍ[٢] وجُدُد.

والثالث: ككِلَلٍ ولِمَمٍ[٣].

والرابع: كَطَلَلٍ وَلَبَبٍ[٤].

والخامس: كجُسَّسٍ جمع جَاسٍّ.

والسادس: كَاخْصُصَ ابي، [وأصله: اخْصُصْ أبي]، فنقلت حركة الهمزة إلى الصاد وحُذفتِ الهمزةُ.

والسابع: كَهَيْلَلَ ـ أي: أكْثَرَ من قول لَا إِلَه إلّا الله ـ ونحوه: قَرْدَدٌ وَمَهْدَدٌ[5].

فإن لم يكن شيء من ذلك وجب الإدغام، نحو: «رَدَّ، وَضَنَّ ـ أي: بَخِلَ ـ وَلَبَّ»[٦]، والأصل: رَدَدَ، وَضَنِنَ، وَلَبُبَ.

وأشار بقوله: «**وشذ في ألِلَ ونحوه فَكٌّ بنقل فقبل**» إلى أنه قد جاء الفك في ألفاظ قِيَاسُها وُجُوبُ الإدغام؛ فجعل شَاذًّا يُحْفَظُ ولا يُقَاس عليه، نحو: «**أَلِلَ السِّقَاءُ**» إذا تَغَيَّرَتْ رائحته، و«**لَحِحَت عَيْنُه**» إذا التصقت بالرَّمَصِ[٧].

---

(1) وهو اللهو.

(٢) ذلل، بضمتين، جمع ذلول، وهو البعير الذي سهل قياده. وجدد، بضمتين أيضًا، جمع جديد، وهو ضد القديم.

(٣) الكلل: جمع كِلَّة، بكسر الكاف فيهما، وهي الستر. واللمم: جمع لِمَّة، بكسر اللام فيهما، وهي الشَّعر الذي يجاوز شحمة الأذن.

(٤) الطلل: ما شخص وارتفع من آثار الديار. واللبب: موضع القلادة من الصدر.

(5) فهما ملحقان بـ«جعفر». والقَرْدَدُ: ما ارتفع من الأرض. ومَهْدَد: اسم امرأة.

(٦) لَبُبَ، على وزان كَرُمَ، أي: صار لبيبًا، واللبيب: التام العقل.

(٧) الرمص، بفتح الراء والميم جميعًا: هو الوسخ الذي يجتمع في موق العين إذا كان جامدًا، فإن كان سائلاً فهو الغَمَصُ. وقد بقي مما سُمع فيه الفك ولم يذكره الشارح قولهم: دبب الإنسان، من باب ضرب أو =

إذا تحرك المتماثلان وجب إدغام أولهما في ثانيهما:

- إن لم يتصدرا كـ«دَدَن»
- ولم يكن ما هما فيه اسماً على وزن فُعَل «صفف»
- ولم يكن ما هما فيه اسماً على وزن فُعُل «ذلل»
- ولم يكن ما هما فيه اسماً على وزن فِعَل «لمم»
- ولم يكن ما هما فيه اسماً على وزن فَعَل «طلل»
- ولم يتصل أول المثلين بمدغم «جُسَّس»
- ولم تكن حركة الثاني منهما عارضة «اخصصَ ابي» أصله «اخصصْ أبي»
- ولم يكن ما هما فيه ملحقاً بغيره «هيلل»

= فرح: إذا نبت الشعر في جبهته، وقولهم: صكك الفرس، من باب دخل: إذا اصطك عرقوباه، وقولهم: ضببت الأرض، من باب فرح: إذا كثر فيها الضب، وهو الحيوان المعروف، وقولهم: قطط الشعر، من باب فرح: إذا اشتدت جعودته، وقولهم: مششت الدابة، من باب فرح: إذا برز في ساقها أو ذراعها شيء دون صلابة العظم، وقولهم: عززت الناقة، من باب كرم: إذا ضاق مجرى لبنها.

هذا، وقد قال قعنب ابن أم صاحب:

أنِّـي أجـودُ لأقـوَامٍ وإنْ ضَـنِـنُـوا

فهذا شاذ قياسًا واستعمالاً، أما شذوذه قياسًا فظاهر، وأما شذوذه استعمالاً؛ فلأن «ضننوا» ليس أحد الألفاظ التي ذكرنا أنهم استعملوها في غير ضرورة مفكوكة.

٩٩٤ ـ وَحَيِيَ افْكُكْ وَادَّغِمْ دُونَ حَذَرْ كَذَاكَ نَحْوُ تَتَجَلَّى وَاسْتَتَرْ[١]

أشار في هذا البيت إلى ما يجوز فيه الإدغام والفَكُّ.

وفهم منه: أن ما ذكره قبل ذلك واجب الإدغام.

والمراد بِحَيِيَ: ما كان المثلان فيه ياءين لازماً تَحْرِيكُهُما، نحو: حَيِيَ وعَيِيَ؛ فيجوز الإدغام، نحو: حَيَّ وعَيَّ[٢]، فلو كانت حركة أحد المثلين عارضة بسبب العامل، لم يَجُز الإدغام اتفاقاً، نحو: لَنْ يُحْيِيَ[٣].

وأشار بقوله: «**كذاك نحو تَتَجَلَّى واسْتَتَرْ**» إلى أن الفعل المبتدأ بتاءين، مثل «تَتَجَلَّى» يجوز فيه الفك والإدغام؛ فمن فَكَّ ـ وهو القياسُ ـ نَظَر إلى أن المثلين مُصَدَّرَانِ، وَمَنْ أدغم أراد التخفيف، فيقول: اتَّجَلَّى، فيدغم أَحَدَ المثلين في الآخر فتسكن إحدى التاءين؛ فيؤتى بهمزة الوصل تَوَصُّلاً للنطق بالساكن.

وكذلك قياسُ تاء «اسْتَتَرَ» الفَكُّ؛ لسكون ما قبل المثلين، ويجوز الإدغام فيه بَعْدَ نقلِ حركة أول المثلين إلى الساكن، نحو: سَتَّرَ يَسَتِّرُ سِتَّاراً[٤].

---

(١) «وحيي» قصد لفظه: مفعول تقدم على عامله، وهو قوله: افكك، الآتي «افكك» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «وادغم» فعل أمر معطوف على افكك، وفيه ضمير مستتر وجوباً فاعل، وله مفعول محذوف مماثل للمفعول المذكور لافكك «دون» ظرف متعلق بمحذوف حال من الفك والإدغام المدلول عليهما بالفعلين، ودون مضاف، و«حذر» مضاف إليه «كذاك» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «نحو» مبتدأ مؤخر، ونحو مضاف، و«تتجلى» قصد لفظه: مضاف إليه «واستتر» معطوف على تتجلى، وقد قصد لفظه أيضاً.

(٢) ومن ذلك قول عبيد بن الأبرص:

عَيُّوا بِأَمْرِهِمُ كَمَا عَيَّتْ بِبَيْضَتِهَا النَّعَامَهْ

(٣) يحيى: هو مضارع أحيا، على وزان أعطى، ومنه قوله تعالى: ﴿أَلَيْسَ ذَٰلِكَ بِقَٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَن يُحْـِۧىَ ٱلْمَوْتَىٰ﴾ [القيامة: ٤٠].

(٤) أما سَتَّر فأصله استتر على وزان اجتمع، فنُقلت حركة التاء الأولى إلى السين الساكنة قبلها، فاستغني عن همزة الوصل فحُذفت، وأدغمت التاء في التاء، فصار ستر، بفتح السين وتشديد التاء مفتوحة، وأما يستر، فأصله يستتر على مثال يجتمع، فنقلت فتحة التاء الأولى إلى السين، ثم أدغمت التاء في التاء، فصار يستر، بفتح ياء المضارعة وفتح السين وتشديد التاء مكسورة، وأما ستارًا، فأصله استتار، على مثال اجتماع، =

٩٩٥ ـ وَمَا بِتَاءَيْنِ ابْتُدِي قَدْ يُقْتَصَرْ   فِيهِ عَلَى تَا كَتَبَيَّنُ العِبَرْ(١)

يقال في تتعلم وتتنزل وتتبين ونحوها(2): «تَعَلَّمُ، وَتَنَزَّلُ، وَتَبَيَّنُ» بحذف إحدى التاءين وإبقاء الأخرى، وهو كثير جدًّا، ومنه قوله تعالى: ﴿تَنَزَّلُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ فِيهَا﴾ [القدر: ٤].

٩٩٦ ـ وَفُكَّ حَيْثُ مُدْغَمٌ فِيهِ سَكَنْ   لِكَوْنِهِ بِمُضْمَرِ الرَّفْعِ اقْتَرَنْ(٣)

٩٩٧ ـ نَحْوُ حَلَلْتُ مَا حَلَلْتَهُ وَفِي   جَزْمٍ وَشِبْهِ الجَزْمِ تَخْيِيرٌ قُفِي(٤)

= فنقلت كسرة التاء الأولى إلى السين، فاستُغني عن همزة الوصل، وأدغمت التاء في التاء، فصار سِتَّارًا، بكسر السين وتشديد التاء مفتوحة.

فإن قلت: فهذا الفعل الماضي يلتبس بالماضي من الثلاث المضعف العين ـ نحو: عظَّم ـ إذا قلت: ستَّر فلان فلانًا.

فالجواب: أن لفظ الماضي يشبه ذلك الماضي الذي ذكرته، ولكن المضارعين يختلفان؛ فأنت تقول في المضارع: «يستر» فتضم حرف المضارعة إن كان من مضعف العين، وتفتح حرف المضارعة إن كان ماضيه استتر، وكذلك المصدران مختلفان، فمصدر هذا الفعل ستار، ومصدر ذاك تستير.

(١) «وما» اسم موصول: مبتدأ «بتاءين» جار ومجرور متعلق بابتدي «ابتدي» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الاسم الموصول، والجملة لا محل لها صلة الموصول «قد» حرف تقليل «يقتصر» فعل ماض مبني للمجهول «فيه» جار ومجرور متعلق بيقتصر؛ إما على أنه نائب فاعل له، أولا، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه، والجملة ـ على الحالين ـ في محل رفع خبر المبتدأ «على تا» قصر للضرورة: جار ومجرور متعلق بيقتصر «كتبين» الكاف جارة لقول محذوف كما سبق مراراً، تبين: فعل مضارع «العبر» فاعل تبين.

(2) من المضارع؛ لأنه يتعذر فيه الإدغام في الابتداء، لا الماضي.

(٣) «وفك» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «حيث» ظرف مكان متعلق بفك «مدغم» مبتدأ، وسوغ الابتداء به ـ مع أنه نكرة ـ عمله فيما بعده «فيه» جار ومجرور متعلق بمدغم على أنه نائب فاعل له لكونه اسم مفعول «سكن» فعل ماض، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى مدغم الواقع مبتدأ، والجملة من سكن وفاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ، وجملة المبتدأ والخبر في محل جر بإضافة حيث إليها «لكونه» الجار والمجرور متعلق بفك، وكون مضاف، والهاء مضاف إليه من إضافة الكون الناقص إلى اسمه «بمضمر» جار ومجرور متعلق باقترن الآتي، ومضمر مضاف، و«الرفع» مضاف إليه «اقترن» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه، والجملة في محل نصب خبر الكون الناقص.

(٤) «نحو» خبر مبتدأ محذوف، ونحو مضاف، و«حللت ما حللته» قصد لفظه: مضاف إليه، أو يجعل «نحو» مضافاً إلى قول محذوف، وهذا الكلام مقول ذلك القول، وعليه فإعرابه تفصيلاً غير خفي عليك لتكراره مراراً «وفي جزم» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «وشبه» معطوف على جزم، وشبه مضاف، =

إذا اتصل بالفعل المُدْغَمِ عَيْنُه في لامه ضميرُ رَفْعٍ، سكن آخِرُهُ؛ فيجب حينئذٍ الفَكُّ، نحو: حَلَلتُ، وحَلَلْنَا، والهندات حَلَلْنَ؛ فإذا دخل عليه جازم جاز الفَكُّ، نحو: لم يَحْلُلْ، ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَن يَحْلِلْ عَلَيْهِ غَضَبِى﴾ [طه: ٨١] وقوله: ﴿وَمَن يَرْتَدِدْ مِنكُمْ عَن دِينِهِۦ﴾ [البقرة: ٢١٧] والفَكُّ لُغَةُ أهل الحجاز، وجاز الإدغام، نحو: «لم يَحُلّ»، ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَن يُشَآقِّ ٱللَّهَ﴾ [الآية: ٤] في سورة الحشر، وهي لغة تميم، والمراد بشبه الجزم سكون الآخر في الأمر، نحو: احْلُلْ، وإن شئت قلت: حُلَّ؛ لأن حكم الأمر كحكم المضارع المجزوم(1).

٩٩٨ ـ وَفَكُّ أفْعِلْ فِي التَّعجُّبِ الْتُزِمْ وَالْتُزِمَ الإدْغَامُ أَيْضاً فِي هَلُمْ(٢)

ولما ذكر أن فعلَ الأمْرِ يجوز فيه وجهان، نحو احْلُلْ وحُلَّ، استثنى من ذلك شيئين:

= و«الجزم» مضاف إليه «تخيير» مبتدأ مؤخر «قفي» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى تخيير، والجملة في محل رفع نعت لتخيير.

(1) إذا اتصل بالمدغم فيه واوُ جمع؛ نحو «رَدُّوا»، أو ياء مخاطَبةٍ، نَحْوُ «رُدّي» أو نون تأكيد؛ نحو «رُدُّنَّ» أدغم الحجازيون وغيرهم من العرب؛ كذا قالوه!

وعللوه أن الفعل حينئذٍ مبنيٌّ على هذه العلامات فليس تحريكه بعارض.

والتزم المدغمون فتحَ المدغَمِ فيه قبل هاءِ غائبةٍ، نحو «رُدَّها»، و«لم يَرُدَّها»، والتزموا ضمةً قبل هاء غائبٍ؛ نحو «رُدَّهُ ولم يَرُدَّهُ».

قالوا: لأن الهاء خفيةٌ؛ فلم يُعتَدّ بوجودها، فكأن الدالَ قد وليها الألف والواو؛ نحو «ردّا» و«رُدّوا»، وحكى الكوفيون «ردّها» بالضم والكسر، و«ردّه» بالكسر والفتح، وذلك في المضموم الفاء.

نبه عليه المرادي: ٣/١٦٤٨ ـ ١٦٤٩ وذكر لغاتٍ.

(٢) «وفك» مبتدأ، وفك مضاف، و«أفعل» مضاف إليه «في التعجب» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من أفعل «التزم» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى فك الواقع مبتدأ، والجملة من التزم ونائب فاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ «والتزم» فعل ماض مبني للمجهول «الإدغام» نائب فاعل لالتزم «أيضاً» مفعول مطلق لفعل محذوف «في هلم» جار ومجرور متعلق بالتزم.

أحدهما: أفْعِلْ في التعجب؛ فإنه يجب فَكُّهُ، نحو: أحْبِبْ بِزَيْدٍ، وأَشْدِدْ ببياض وجهه.

الثاني: هَلُمَّ؛ فإنهم التزموا إدغامه، والله سبحانه وتعالى أعلم.

٩٩٩ ـ وَمَا بِجَمْعِهِ عُنِيتُ قَدْ كَمَلْ ... نَظْماً عَلَى جُلِّ المُهِمَّاتِ اشْتَمَلْ(١)

١٠٠٠ ـ أَحْصَى مِنَ الكَافِيَةِ الخُلَاصَهْ ... كَمَا اقْتَضَى غِنًى بِلَا خَصَاصَهْ(٢)(3)

١٠٠١ ـ فَأَحْمَدُ اللهَ مُصَلِّياً عَلَى ... مُحَمَّدٍ خَيْرِ نَبِيٍّ أُرْسِلَا(٤)

١٠٠٢ ـ وَآلِهِ الْغُرِّ الْكِرَامِ البَرَرَهْ ... وَصَحْبِهِ المُنْتَخَبِينَ الخِيَرَهْ(٥)(6)

---

(١) «ما» اسم موصول: مبتدأ «بجمعه» الجار والمجرور متعلق بعنيت الآتي، وجمع مضاف، وضمير الغائب مضاف إليه من إضافة المصدر لمفعوله، وجملة «عنيت» لا محل لها من الإعراب صلة الموصول، وجملة «قد كمل» من الفعل مع فاعله المستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الواقعة مبتدأ في محل رفع خبر المبتدأ «نظماً» حال من الهاء في «بجمعه» بتأويل المنظوم «على جل» جار ومجرور متعلق باشتمل، وجل مضاف، و«المهمات» مضاف إليه، وجملة «اشتمل» من الفعل وفاعله المستتر فيه في محل نصب نعت لقوله: «نظماً».

(٢) «أحصى» فعل ماض، والفاعل ضمير مستتر فيه «من الكافية» جار ومجرور متعلق بأحصى «الخلاصة» مفعول به لأحصى «كما» الكاف جارة، وما: مصدرية، وجملة «اقتضى» صلة ما «غنى» مفعول به لاقتضى «بلا خصاصة» جار ومجرور متعلق بغنى، أو بمحذوف صفة له.

(3) الكافية، واسمُها «الكافية الشافية» منظومة في النحو لابن مالك رحمه الله تبلغُ سبعةً وخمسينَ وسبعَ مئةٍ وألفينِ من الأبيات لخَّصها كما ذكر هنا في «الألفية».

(٤) «فأحمد» الفاء للسببية، أحمد: فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «الله» منصوب على التعظيم «مصلياً» حال من فاعل أحمد «على محمد» جار ومجرور متعلق بقوله: مصلياً «خير» نعت لمحمد، وخير مضاف، و«نبي» مضاف إليه، وجملة «أرسلا» من الفعل ونائب الفاعل المستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى نبي في محل جر نعت لنبي.

(٥) «وآله» معطوف على محمد «الغر» نعت للآل «الكرام، البررة» نعتان للآل أيضاً «وصحبه» معطوف على آله «المنتخبين، الخيرة» نعتان للصحب.

والحمد لله رب العالمين أولاً وآخراً، وصلاته وسلامه على سيدنا محمد وآله وصحبه

(6) هذا والله أعلى وأعلم.

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

وبذا انتهى ما يُسِّر من فوائدَ على «شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك» رحمهما الله تعالى أثبتُّها مُنتقاةً من =

= أماكنها، مُستخرجةً من معادنها، على سبيل إثراء هذا الشرح دونَ تقصٍّ لِما جادت به أقلام النحاة من بيان وتبيين، وتفصيل وتوضيح؛ فذلك متعذِّرٌ؛ لأنه من الكمال بمكان، وما هو من البشر بإمكان! فكيف بالضعيف القاصر، والمتأخِّر العاجز كاتبِ هذه السطور؛ غفر الله له وللمسلمين بمنه وكرمه.

وصدق القائل:

إن تـجـد عـيـبـاً فَـسُـدَّ الـخـلـلا ... جـلَّ مـن لا عـيـبَ فـيـه وعـلا

والآخَرُ:

مـن ذا الـذي مـا سـاءَ قَـطْ ... ومـن لـه الـحـسـنـى فـقَـطْ

مـحـمـدُ الـهـادي الـذي ... عـلـيـه جـبـريـل هـبَـطْ

ولقد قلتُ:

تـجاوَزْ عن التَّقْصيرِ يا قارِئَ الشَّرْحِ ... وجُدْ لِيَ إن أخطأتُ بالعَفْوِ والصَّفْحِ

وصَـحِّـحْ إذا أبـصـرتَ مِـنِّـيَ غـلـطـةً ... وأَسْدِ ليَ المعروفَ - بُورِكْتَ - بالنُّصْحِ

وأزْجِ لـيَ الـتـعـلـيـم بـالـسِّرِّ مُـشـفِـقـاً ... ولا تـكُ ذا وغْـرٍ يُـبـادرُ بـالـفَـضْـحِ

ولا تَـعْـمَ عـن حُـسْـنِ الـصَّـوابِ أتيـتُـهُ ... وتُـشـغَـلَ بـالـخَـطْءِ الـمُـجَـلَّـلِ بـالـقُـبْـحِ

فَـمَـن ذا الـذي حـازَ الـكـمـالَ وعِـصْـمـةً ... سوى المصطفى المختارِ ذي الخُلُقِ السَّمْحِ

عـلـيـه صـلاةُ الله مـا أقـبَـلَ الـمَـسَـا ... وأظـلَـمَ لـيـلٌ، ثـم أُتْـبِـعَ بـالـصُّـبْـحِ

والحمد لله رب العالمين